

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني  
وعضوية القضاة السادة  
محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، محمد اليبرودي، محمد ارشيدات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١١٧

المميزة :- شركة التأمين الإسلامية/ وكيلها المحامي مصطفى موسى السالم.

المميز ضدها :- شركة سامي سنجقية وأولاده/ وكيلها المحامي محمد القضاة.

بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/٣٦٤١٤) تاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٥ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٢٩٣١) تاريخ ٧/٦/٢٠١٥ القاضي : (بالزام المدعى عليها بمبلغ (٢٤٥٠٠) دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة بالإذار العدلي وحتى السداد التام) وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من مراحل التقاضي.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- صدر القرار المميز دون أن تتبلغ الميزة مواعيد الجلسات أمام محكمة الاستئناف وقدمت تمييزها على العلم.

٢- أصدرت محكمة الاستئناف قرارها تدقيقاً.

٣- أصدرت محكمة البداية قرارها استناداً لعقد التأمين رقم (٢٠١٣/٠/٠/٦٠٦٧٦/٣١) بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء الخبرة لتقدير قيمة المركبة عند وقوع السرقة.

٥- إن تقدير التعويض عن الضرر وفوات الكسب لا يتحقق من دون إجراء الخبرة .

٦- إن المميز ضده لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لحراسة ومراقبة المركبة وكان عليه وضعها في كراج مغلق وبذلك يكون قد ساهم بقصد أو بدون قصد في وقوع الحادث.

٧- أخطأت المحكمة بعد إجراء الخبرة لتقدير بدل الضرر الذي لحق بالمضروب على فرض الثبوت .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميّزة نقض القرار المميّز .

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول الجواب شكلاً وتصديق القرار المميز .

## القرار

وبالتدقيق والمداولة نجد أن المدعية (المميز ضدها) أقامت بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ الدعوى رقم (٢٠١٤/٢٩٣١) أمام محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها (المميّزة) للمطالبة بمبلغ (٢٤٥٠٠) دينار والفائدة والمطالبة ببديل فوات منفعة وعطل وضرر مقدرة بمبلغ خمسمئة دينار لغايات الرسوم.

وقد أسست دعواها على سند من القول : بأنها شركة تضامن وقد تعاقدت مع المدعى عليها لغايات تأمين مركبة تويوتا/ هايلكس نقل مشترك رقم (٣٩/٢٤٥٣٩) موديل (٢٠١٢) تأميناً شاملاً بقيمة (٢٤٥٠٠) دينار في الفترة من ٢٠١٣/٢/١١ حتى ٢٠١٤/٢/١١ وأنه بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ أثناء سريان عقد التأمين تعرضت المركبة للسرقة وقامت المدعية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ولا زالت المركبة مفقودة وقد قامت المدعية بمراجعة المدعى عليها للمطالبة بالتعويض إلا أنها امتنعت مما ألحق بها أضراراً (قيمة التعويض وأضرار جسيمة وأجور نقل) مما اضطرها لإقامة الدعوى .

وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٧ أصدرت محكمة البداية حكمها المتضمن إلزام المدعى عليها بمبلغ (٢٤٥٠٠) دينار والرسوم والمصاريف وألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة بالإنداز العدلي وحتى السداد التام ورد مطالبة المدعية ببذل فوات المنفعة والعطل والضرر لإسقاط وكيل المدعية حقه بالمطالبة بها وتضمينه الرسوم النسبية و(٢٥) ديناراً أتعاب محاماة .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعن في استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٨ حكمها المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف وخمسة دينار أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية .

لم تقبل المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦ على العلم حسب مشروعات ديوان محكمة الاستئناف.

وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ فقدم بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز .

#### وعن أسباب التمييز :-

وفيما يتعلق بالسبب الأول فلا يصلح سبباً للطعن إذ أن محكمتنا وجدت أن التمييز مقدم على العلم ولا علاقة لذلك بمواعيد الجلسات أمام محكمة الاستئناف مما يتعين معه الالتفات عن هذا السبب .

وعن السبب الثاني فإن نظر الاستئناف تدقيقاً موافقاً لأحكام المادة (١/١٨٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية إذ أن قيمة الدعوى نقلت عن ثلاثين ألف دينار ولم يطلب وكيل المميرة بلائحة الاستئناف نظر الاستئناف مرافعة مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث فإن الطعن يوجه للحكم الصادر عن محكمة الاستئناف وليس لحكم محكمة الدرجة الأولى مما يتعين معه الالتفات عن هذا السبب .

وعن السبب الخامس من حيث المطالبة بتعويض مقدرة بخمسة دينار فقد أسقطت

المدعية هذا الشق من الدعوى ولا مصلحة للمميزة بإثارة هذا السبب مما يتعين الالتفات عنه.

وعن السبب السادس فإن فقدان المركبة ثابت ببينة رسمية لم يرد بها ما يثبت مساهمة المدعية بوقوع حادث فقدانها مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السببين الرابع والسابع المتعلقين بطلب إجراء الخبرة لتقدير قيمة المركبة.

فإن قيمة المركبة كما اتفق عليها في عقد التأمين هي مبلغ (٢٤٥٠٠) دينار أربعة وعشرين ألفاً وخمسمئة دينار وأن الحادث المؤمن منه قد وقع وهي فقدان المركبة وهو أمر يختلف عن تضررها كلياً وهو بمثابة خسارة كلية للمركبة وبالرغم من أنه لم يرد في عقد التأمين ما يشير إلى أن التعويض يقتصر على القيمة السوقية للمركبة فإن المؤمن له يستحق القيمة السوقية للمركبة كما هي بتاريخ فقدانها وهو ٢٠١٣/١١/٢٦ إذ أن ذلك هو قيمة الضرر الحقيقي إذ قد تكون تلك القيمة قد اختلفت منذ بداية التأمين في ٢٠١٣/٢/١١ وحتى تاريخ الحادث في ٢٠١٣/١١/٢٦ بحيث تلتزم شركة التأمين بمبلغ التأمين أو القيمة السوقية أيهما أقل (تميز ٢٠١٢/٤٧٤ وقرار ٢٠٠٢/١٩٣) وحيث أن هذا الأمر لا يثبت إلا بالخبرة التي يمكن أن تكون على الوصف عملاً بالمادة (٢١٩) من القانون المدني التي تنص على أن: الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر وحيث لم تراعى محكمة الاستئناف ذلك فقد جاء حكمها في غير محله مستوجب النقض لورود هذين السببين عليه .

لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الدعوى إلى مصدرها لإجراء المقتضى

القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٤/٣/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق/ أ . ك